

26 نوفمبر 2015

2849

من وزير المالية  
إلى

الموضوع : حول التنصيص على رقم بطاقة التعريف الجبائي بالفاتورة أو بما يقوم مقامها.

المرجع : مكتوبكم بتاريخ 17 نوفمبر 2015.

تضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنه إثر إلغاء الترفيع في قاعدة الأداء على القيمة المضافة واصلت الشركات الصناعية التعامل مع الحرفاء بنفس الكيفية وذلك بتضمين المعرف الجبائي بالفاتورة لمن تقدم عند الشراء ببطاقة معرفه الجبائي دون سواهم والإقتصار على تضمين الاسم واللقب والعنوان بالنسبة للذين لم يستظهروا ببطاقة معرفهم الجبائي إلا أن مصالح الجباية أصبحت تقوم بتحرير محاضر جبائية لعدم التنصيص ضمن الفواتير على المعرف الجبائي للحرفاء، وطلبتم توضيحات حول الموضوع.

جوابا، يشرفني إعلامكم بأنه طبقا لأحكام الفقرة II من الفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة يتعين على الشركات الصناعية التنصيص ضمن الفاتورة على تعريف الحريف وعنوانه وكذلك رقم بطاقة تعريفه الجبائي بالنسبة إلى الحريف الخاضع لواجب التصريح بالوجود المنصوص عليه بالفصل 56 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بصرف النظر عن نظامه الجبائي في مادة الأداء على القيمة المضافة.

مع العلم أن المؤسسات الصناعية والمؤسسات التي تتعاطى تجارة الجملة مطالبة بتوظيف نسبة 1% على بيوعاتها إلى الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للنظام التقديري. وبالتالي فإن التنصيص على رقم بطاقة التعريف الجبائي واجبا لا يمكن إغفاله.

وتقبلوا سيدي ، فائق عبارات الإحترام والتقدير .

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للدراسات  
والإشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللوالي